

Distr.: General
31 July 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السبعون

الجمعية العامة
الدورة السبعون

البند ٧٧ من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

تقرير المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة وأعضاء مجلس الأمن التقرير السنوي العشرين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، المقدم من رئيس المحكمة وفقا للمادة ٣٢ من نظامها الأساسي (انظر قرار مجلس الأمن ٩٥٥ (١٩٩٤)، المرفق) التي تنص على ما يلي: "يقدم رئيس المحكمة الدولية لرواندا تقريرا سنويا للمحكمة الدولية لرواندا إلى مجلس الأمن وإلى الجمعية العامة".

* A/170/50.



الرجاء إعادة استعمال الورق

260815 250815 15-12744 (A)



كتاب الإحالة

٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥

يشرفني أن أقدم إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن التقرير السنوي العشرين المؤرخ
٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥ للمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الإبادة
الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا
والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة
المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/
ديسمبر ١٩٩٤، وذلك عملاً بالمادة ٣٢ من النظام الأساسي للمحكمة.

(توقيع) فاغن يونس

رئيس المحكمة

التقرير السنوي العشرون للمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

موجز

يبين هذا التقرير السنوي الأنشطة التي اضطلعت بها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

وخلال العام الماضي، احتفلت المحكمة بالذكرى السنوية العشرين لتأسيسها وواصلت العمل من أجل إغلاق ونقل محفوظاتها وما تبقى من مهامها إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت دائرة الاستئناف ثلاثة أحكام بخصوص أربعة أشخاص، ليصل مجموع عدد الأشخاص الذين اكتملت محاكمتهم على مستوى الاستئناف إلى ٥٥ شخصا. وأنجزت المحكمة قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ جميع قضايا الاستئناف ما عدا قضية واحدة، ومن المتوقع أن يصدر الحكم النهائي في قضية الاستئناف من المحاكمة التي تجري أمام المحكمة، في القضية التي تضم عدة متهمين، أي قضية نيراماسوهوكو وآخرين، قضية (بوتاري)، التي تتعلق بستة متهمين، في الربع الأخير من عام ٢٠١٥. وأنجز العمل في المرحلة الابتدائية في عام ٢٠١٢.

وركز مكتب المدعي العام على متابعة ما تبقى من دعاوى الاستئناف، وسلم المسؤولية عن تعقب الفارين من وجه العدالة إلى الآلية وتقديم الدعم للسلطات الوطنية في مقاضاة مرتكبي الجرائم المتعلقة بالإبادة الجماعية. وقُدِّم دعم متواصل أيضاً إلى السلطات الرواندية لمساعدتها على التعامل مع القضايا المحالة من المحكمة الدولية. وأكد مكتب المدعي العام أيضاً على بناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وأصدر عدة أدلة عن أفضل الممارسات.

وواصل قلم المحكمة تقديم مستوى عالٍ من الدعم الإداري والقضائي للمحكمة وللآلية. وكفل قلم المحكمة تعاون الدول الأعضاء مع المحكمة وتقديمها المساعدة إليها، وسلم مركز أوموسانزو للمعلومات والوثائق إلى حكومة رواندا. واستمرت شعبة خدمات الدعم

الإداري في ضمان إدارة عملية تقليص حجم المحكمة وتسليم المهام إلى الآلية بكفاءة، مع العمل في الوقت نفسه على إعداد الموظفين لحياة ما بعد المحكمة.

وتبذل جميع أجهزة المحكمة ما في وسعها لإتمام عمل المحكمة على وجه السرعة، وقد قطعت عملية الانتقال السلس إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال شوطاً بعيداً. ومن المتوقع إغلاق المحكمة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ ومن المتوقع ألا يستمر بعد إغلاقها سوى تصفية أصول المحكمة.

المحتويات

الصفحة

٦		أولا - مقدمة
٦		ثانيا - أنشطة المحكمة
٦		ألف - أنشطة الرئيس
٩		باء - أنشطة آليات التنسيق
٩		جيم - أنشطة دائرتي المحكمة
١٢		دال - أنشطة مكتب المدعي العام
١٤		هاء - أنشطة قلم المحكمة
٢٥		ثالثا - الخاتمة

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير السنوي العشرون للمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، يعرض الأنشطة التي اضطلعت بها المحكمة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

٢ - وقد واصلت المحكمة، من خلال مكتب الرئيس، والدوائر، ومكتب المدعي العام، وقلم المحكمة، جهودها لبلوغ الأهداف المحددة في استراتيجيتها للإنجاز، التي أقرها مجلس الأمن في قراره ١٥٠٣ (٢٠٠٣)، فيما ظلت عملية الصياغة المكثفة للأحكام وغيرها من الأنشطة في دائرة الاستئناف موضع التركيز الأساسي للمحكمة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير شرعت المحكمة في إحالة مسؤولياتها إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين فيما بدأت عمليات فرع أروشا التابع لها في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ حيث يجري حاليا تحول سلس إلى الآلية المذكورة.

ثانيا - أنشطة المحكمة

٣ - كانت المحكمة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ تتكون من الدائرة الابتدائية، ودائرة الاستئناف، ومكتب المدعي العام، وقلم المحكمة. ولا يزال رئيس المحكمة القاضي فاغن يونس (الدانرك)، ومدعيها العام حسن بوبكر جالو (غامبيا)، ورئيس قلمها بونغاني ماجولا (جنوب أفريقيا) في مناصبهم منذ فترة التقرير السابقة. وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ ولاية كل من رئيس المحكمة، الذي يقوم أيضا بدور القاضي المناوب لفرع الآلية في أروشا، والمدعي العام الذي يقوم بدور المدعي العام لنفس الفرع.

ألف - أنشطة الرئيس

١ - النشاط القضائي

٤ - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أصدر الرئيس أوامر وقرارات بشأن طائفة متنوعة من المسائل، بوصفه رئيسا للمحكمة وقاضيا مناوبا لفرع الآلية في أروشا في نفس الوقت. وصدرت تلك القرارات والأوامر بخصوص مسائل من بينها تعاون الدول، واستعراض لوائح

الالتزام بانتهاك حرمة المحكمة وشهادات الزور، واستعراض حماية الشهود المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة على حد سواء. وعين الرئيس أيضا هيئة قضاة تضم نفسه وقاضيين من دائرة الاستئناف لاستعراض أربع قضايا انتهاك حرمة المحكمة/الإدلاء بشهادات زور وهي لا تزال قيد نظر المحكمة من أجل معرفة ما إذا كان ينبغي اتخاذ أي إجراء في قضايا الفارين هذه قبل إغلاق المحكمة.

٢ - استراتيجية الإنجاز

٥ - واصل الرئيس تنفيذ استراتيجية الإنجاز الخاصة بالمحكمة في تعاون وثيق مع المدعي العام ورئيس قلم المحكمة. وقدم إلى مجلس الأمن في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ و ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥ تقريريه نصف السنويين عن استراتيجية الإنجاز. وأكمل العمل على المستوى الابتدائي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، ولم يتبق سوى قضية طعن واحدة. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أصدرت المحكمة ثلاثة أحكام على مستوى الاستئناف بخصوص أربعة متهمين.

٦ - ولم يبق سوى استئناف واحد فقط من الحكم الابتدائي، ومن المتوقع أن يكتمل في الربع الأخير من عام ٢٠١٥، مع الإغلاق الرسمي للمحكمة المتوقع بحلول نهاية عام ٢٠١٥ بعد الفراغ من أنشطة تصفية الأعمال. وكانت هناك صعوبة في استبدال الموظفين المغادرين خلال الفترة المشمولة بالتقرير نظرا إلى أن عملية استبدالهم هي عملية طويلة، وحتى في سيناريو أفضل الحالات حيث يجري الاستبدال بسرعة وسلاسة فإنه لا يمكن أن يعوض عن فقدان المستمر للذاكرة المؤسسية. وقد كررت المحكمة، باسم الرئيس والمدعي العام ورئيس القلم، طلبها إلى الأمانة العامة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة مواصلة العمل مع رئيس قلم المحكمة لإيجاد حلول عملية لمسألة تعيين الموظفين.

٧ - وطلب مجلس الأمن في قراره ١٩٦٦ (٢٠١٠) الذي أنشأ بموجبه الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، إلى الأمين العام اتخاذ الترتيبات العملية اللازمة لبدء عمليات الآلية. وفي ظل توجيه مكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة، عملت المحكمة بصورة وثيقة مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية من أجل تنفيذ تلك الولاية. ونجحت الآلية في افتتاح فرع أروشا في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢، ثم تم تحويل معظم المهام القضائية ومهام الادعاء من المحكمة إلى الآلية. أما المهام المتبقية فيجري تسليمها على أساس مستمر في الوقت المناسب، بناء على موافقة المحكمة والآلية، وتمشيا مع الترتيبات الانتقالية والقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠).

٣ - العلاقات الدبلوماسية وأشكال التمثيل الأخرى

٨ - ظل رئيس المحكمة يتواصل بانتظام مع مقر الأمم المتحدة والسلوك الدبلوماسي في البلد المضيف والبلد الذي يؤوي مقر الأمم المتحدة والبلدان الأخرى. وقدمت الأمانة العامة للأمم المتحدة، ولا سيما مكتب الشؤون القانونية، مشورة قانونية مهمة ودعمًا دبلوماسيًا ملموسًا لكفالة التعاون السلس بين المحكمة من جهة ومجلس الأمن والجمعية العامة من جهة أخرى. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظم مكتب الرئيس أيضا حلقات عمل بشأن أفضل الممارسات والدروس التي تعلمتها المحاكم الدولية المخصصة والمختلطة والمحكمة الجنائية الدولية. وسوف تستخدم المحكمتان الدوليتان والمحكمة الجنائية الدولية التقريرين اللذين سيعدان عن حلقتي العمل اللتين أقيمتا في لاهاي في أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٤ وفي أيار/مايو ٢٠١٥ لمواصلة العمل على تحسين الكفاءة في إقامة العدالة الدولية.

٩ - وفي مناسبة تقديم الإحاطات الموجزة أمام مجلس الأمن، شارك رئيس المحكمة والمدعي العام في اجتماعات الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالمحكمتين الدوليتين. مما أتاح إجراء مناقشات شاملة وصريحة مع المستشارين القانونيين لأعضاء مجلس الأمن. وشارك رئيس قلم المحكمة أيضا في اجتماع الفريق العامل غير الرسمي في حزيران/يونيه ٢٠١٥ من أجل تقديم معلومات مفصلة عن الخطط المتعلقة بتصفية أصول المحكمة بعد إغلاقها.

١٠ - وواصل رئيس المحكمة العمل عن كثب مع رئيس قلمها في بذل الجهود الدبلوماسية الرامية إلى نقل الأشخاص الذين جرت تبرئتهم والأشخاص المدانين المفرج عنهم بعد قضاء مدة عقوبتهم في مرفق الاحتجاز التابع للأمم المتحدة في جمهورية تنزانيا المتحدة لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وفي هذا الوقت اضطلعت الآلية بمسؤولياتها. وواصل رئيس المحكمة ورئيس قلمها العمل مع الآلية بغية تحقيق الهدف المشترك المتمثل في زيادة تعاون الدول الأعضاء في مسألة الانتقال، وهذا التعاون مطلوب لنجاح الآلية في تنفيذ خطتها الاستراتيجية للانتقال، وقد عُرضت هذه الخطة على فريق مجلس الأمن العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين في حزيران/يونيه ٢٠١٥.

باء - أنشطة آليات التنسيق

١ - مجلس التنسيق

١١ - عقد مجلس التنسيق، المكون من الرئيس والمدعي العام ورئيس قلم المحكمة اجتماعات منتظمة لمناقشة مسائل تهم المحكمة، من قبيل استراتيجية الإنجاز، وخطط الإغلاق وتزويد المحكمة بالموظفين، والتعاون مع الآلية، ومسائل الميزانية والمسائل المالية.

٢ - الجلسة العامة

١٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت المحكمة دورتها العامة الأخيرة الخامسة والعشرين في لاهاي بهولندا بتاريخ ١٣ أيار/مايو ٢٠١٥. وتخلل الجلسة إعادة انتخاب الرئيس لفترة عضوية تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٥ لتتزامن مع ولايته كقاض، فضلا عن تعديل المادة ١٨ (باء) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

٣ - لجنة القواعد

١٣ - تقدّم لجنة القواعد أو تناقش مقترحات لإدخال تعديلات على القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اقترحت اللجنة إضافة نص إلى القاعدة ١٨ (باء)، فنظرت فيه واعتمدته في الجلسة العامة الخامسة والعشرين للقضاة. وتجدد النص الذي اعتمد في الجلسة العامة فضلا عن أحدث نسخة من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات على الموقع الشبكي للمحكمة.

جيم - أنشطة دائرتي المحكمة

١ - تكوين الدائرتين

١٤ - تتألف المحكمة في الوقت الراهن من دائرتين، دائرة ابتدائية واحدة ودائرة استئناف واحدة، وهما مكونتان حاليا من تسعة قضاة دائمين في دائرة الاستئناف وقاض مخصص واحد رئيسا لها.

١٥ - والقاضي المخصص الآخر هو الرئيس فاغن يونس (الداغرك)، وهو عضو في الدائرة الابتدائية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير استقال اثنان من القضاة الدائمين في دائرة الاستئناف كانا من المحكمة الجنائية الدولية من منصبهما بعد انتهاء الأعمال المكلفين بها وهما القاضي ويليام هـ. سيكولي (جمهورية تنزانيا المتحدة) والقاضي محمد غوني (تركيا). واستقال أيضا أحد القضاة الدائمين في دائرة الاستئناف، كان من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا

السابقة، من منصبه خلال الفترة المشمولة بالتقرير. بمجرد الانتهاء من عمله وهو القاضي باتريك روبنسون (جامايكا).

١٦ - وبهاتين الاستقالتين صار عدد القضاة الدائمين في دائرة الاستئناف حاليا تسعة قضاة. وأربعة منهم من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وهم القضاة آرليت راماروسون (مدغشقر)، وخالدة رشيد خان (باكستان)، وبختيار توزموخاميدوف (الاتحاد الروسي) وماندياي نيانغ (السنغال). أما القضاة الخمسة الدائمون الآخرون من دائرة الاستئناف فهم من المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة وهم القضاة ثيودور ميرون (الولايات المتحدة الأمريكية) وهو القاضي الرئيس، وفاوستو بوكا (إيطاليا) وليو داكون (الصين) وكارمل أغيوس (مالطة) وكوفي أفندي (توغو).

٢ - النشاط الرئيسي للدائرة الابتدائية ودائرة الاستئناف

(أ) الدائرة الابتدائية

١٧ - اكتمل العمل الموضوعي للدائرة الابتدائية.

(ب) دائرة الاستئناف

١٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت دائرة الاستئناف تنظر في طعون في أربعة أحكام تتعلق بعشرة أشخاص. وأصدرت دائرة الاستئناف ثلاثة أحكام نهائية بشأن أربعة أشخاص، و ٢٥ أمرا وقرارا تمهيديا سابقا للاستئناف.

أحكام الاستئناف: كاريميرا ونغير ومباتسي، ونيزييمانا، ونزابونيمانا

١٩ - في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أدانت الدائرة الابتدائية الثالثة إدوارد كاريميرا، وزير الداخلية والتنمية المجتمعية السابق، وماثيو نغير ومباتسي، رئيس الحزب الوطني السابق للحركة الجمهورية الوطنية من أجل التنمية والديمقراطية، بتهمة التحريض المباشر والعلي على ارتكاب أعمال إبادة جماعية، وبتهمة الإبادة الجماعية والإبادة والاعتصاب بوصفها جرائم ضد الإنسانية، والقتل العمد باعتباره انتهاكا خطيرا للمادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف والبروتوكول الإضافي الثاني. وحكمت الدائرة الابتدائية على كاريميرا ونغير ومباتسي بالسجن مدى الحياة. واستمعت دائرة الاستئناف إلى طعون الأطراف في شباط/فبراير ٢٠١٤، وأصدرت حكمها في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وأكدت دائرة

الاستئناف حكمي إدانة كاريميرا ونغيرومباتسي، في حين ألغت بعض النتائج التي توصلت إليها الدائرة الابتدائية، كما أكدت حكمي السجن مدى الحياة.

٢٠ - وفي ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢، أدانت الدائرة الابتدائية الثالثة إيلديفونس نيزييمانا، النقيب السابق في الجيش الرواندي، بتهمة الإبادة الجماعية، والإبادة والقتل العمد بوصفها جرائم ضد الإنسانية، وجريمة القتل العمد باعتباره انتهاكا خطيرا للمادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف والبروتوكول الإضافي الثاني الملحق بها. وحكمت الدائرة الابتدائية على نيزييمانا بالسجن مدى الحياة. واستمعت دائرة الاستئناف إلى طعون الأطراف في نيسان/أبريل ٢٠١٤ وأصدرت حكمها في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. ونقضت دائرة الاستئناف أحكام الإدانة بحق نيزييمانا بالاستناد إلى بعض الأحداث، بما في ذلك إدانته بتهمة الإبادة بوصفها جريمة ضد الإنسانية، ولكنها أكدت إدانته بتهمة الإبادة الجماعية وجريمة القتل العمد بوصفهما انتهاكا خطيرا للمادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف والبروتوكول الإضافي الثاني الملحق بها. ونقضت دائرة الاستئناف عقوبة السجن مدى الحياة، وفرضت عقوبة السجن لمدة ٣٥ عاما.

٢١ - وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠١٢، أدانت الدائرة الابتدائية الثالثة كاليكست نزابونيمانا، وزير الشباب والحركات النقاوية السابق بتهمة التحريض على الإبادة الجماعية، والتآمر لارتكاب إبادة جماعية، والتحريض المباشر والعلي على ارتكاب الإبادة الجماعية، والإبادة بوصفها جريمة ضد الإنسانية، وحكمت عليه بالسجن مدى الحياة. واستمعت دائرة الاستئناف إلى طعون الأطراف في نيسان/أبريل ٢٠١٤ وأصدرت حكمها في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وفي حين نقضت دائرة الاستئناف أحكام إدانة نزابونيمانا استنادا إلى أحداث معينة، فإنها أكدت أحكام إدانته بتهمة التحريض على الإبادة الجماعية، والتآمر لارتكاب إبادة جماعية، والتحريض المباشر والعلي على ارتكاب الإبادة الجماعية، والإبادة بوصفها جريمة ضد الإنسانية. وأكدت دائرة الاستئناف أيضا الحكم عليه بالسجن مدى الحياة.

دعاوى استئناف أخرى على الأحكام

٢٢ - صدرت ثلاثة أحكام استئناف في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ فأصبح العدد الإجمالي لأحكام الاستئناف التي أصدرتها المحكمة ٤٤ حكما، وردت طعوننا بشأن ٥٥ شخصا. وتجري مداوالات الآن في القضية الأخيرة، نيراماسوهوكو وآخرون، (التي تُعرف أيضا باسم قضية بوتاري) التي تتعلق بستة أشخاص مدانين، وقد استمعت دائرة الاستئناف إلى مرافعات شفوية في نيسان/أبريل ٢٠١٥.

دال - أنشطة مكتب المدعي العام

٢٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركز مكتب المدعي العام في أعماله على ثلاثة مجالات رئيسية: إنجاز ما تبقى من دعاوى الاستئناف وغيرها من الدعاوى القضائية الجارية؛ وتقديم الدعم على أساس ازدواج المهام للأعمال الرئيسية التي يضطلع بها مكتب المدعي العام للآلية؛ وجمع الدروس المستفادة وأفضل الممارسات. ومع استمرار التقدم الذي يحرزه مكتب المدعي العام في استكمال أعماله، فإنه قام بإجراء تخفيضات إضافية على أعداد الموظفين، مما أدى إلى فصل ١٥ موظفا اعتبارا من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، فضلا عن فصل تسعة موظفين اعتبارا من ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥. وبهذا التخفيض في عدد الموظفين، ظل مكتب المدعي العام للآلية يتولى مسؤولية أكبر عن جميع مهام الادعاء.

٢٤ - وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أصدرت دائرة الاستئناف حكما نهائيا في قضايا كاريميرا ونغرومباتسي، ونيزييمانا، ونزابونيمانا. وأكدت معظم الإدانات الموضوعية للمدعى عليهم بارتكاب أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الجرائم، وأكدت فرض الدوائر الابتدائية لأحكام السجن مدى الحياة بحق كاريميرا، ونيزييمانا، ونزابونيمانا، ولكنها خفضت حكم السجن مدى الحياة إلى حكم بالسجن لمدة ٣٥ عاما في ضوء نقضها لبعض إداناته.

٢٥ - واستمر التقاضي فيما يتصل بالاستئناف الأخير للمحكمة في قضية بوتاري. وكما ورد في تقرير سابق، تتكون قضية بوتاري من ستة استئنافات قدمتها جهة الدفاع واستئناف واحد قدمه الادعاء. وأسفرت عن تقديم كم كبير غير عادي من الطلبات إلى دائرة الاستئناف بالاستناد أساسا إلى انتهاكات مزعومة لأحكام الكشف وطلبات الدفاع المتعلقة بقبول أدلة إضافية بشأن الاستئناف. وبنت دائرة الاستئناف الآن في جميع الطلبات المتعلقة ما عدا طلبا واحدا، وردت معظم طلبات الانتصاف باستثناء السماح بقبول دليلين إضافيين بشأن الاستئناف. وفي ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٥، قدم الادعاء أدلة لنقض الأدلة التي قبلت مؤخرا. ولم يتأكد بعد ما إذا كانت هناك ضرورة لعقد جلسة أخرى للنظر في هذه الأدلة الجديدة. والطلب الوحيد الذي لم تبت فيه دائرة الاستئناف حتى الآن هو طلب جهة الدفاع، المقدم في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٥، لرفض أدلة النقص التي قدمها الادعاء.

٢٦ - والمهمة القضائية الرئيسية الأخرى التي أنجزها مكتب المدعي العام خلال الفترة المشمولة بالتقرير هي استعراض وتحديث التزامات الكشف في جميع القضايا المنجزة. وفي أثناء ذلك، أعد مكتب المدعي العام سجلات شاملة عن جميع المواد المكشوفة، ومعايير البحث والتحليل من أجل تسليمها إلى مكتب المدعي العام للآلية. وتابع الموظفون القانونيون في مكتب المدعي العام تقديم المساعدة إلى مكتب المدعي العام للآلية، على أساس القيام بمهام

مزدوجة، في الاضطلاع بمهام انتقالية رئيسية أخرى، بما في ذلك متابعة إجراءات التقاضي وحفظ الوثائق الرسمية. وفي مجال التقاضي، قام مكتب المدعي العام بمساعدة المدعين العامين في الآلية بالدفاع عن الاستئناف في قضية المدعي العام ضد أوغستين نغيراباتواري، والرد على العديد من طلبات إلغاء القضايا المحالة إلى المحاكم الوطنية من أجل المحاكمة. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أكدت دائرة الاستئناف في الآلية أحكام الإدانة الصادرة بحق نغيراباتواري بتهمة التحريض المباشر والعلني على ارتكاب إبادة جماعية، فضلا عن التحريض والملاأة والمساعدة على ارتكاب إبادة جماعية. لكنها نقضت حكم إدانة نغيراباتواري بالاغتصاب بوصفها جريمة ضد الإنسانية، وخفضت عقوبة السجن من ٣٥ إلى ٢٠ عاما.

٢٧ - وفيما يتعلق بإحالة القضايا إلى المحاكم الوطنية، دعم مكتب المدعي العام الآلية في التحقيق في طلبات إلغاء أوامر الإحالة التي قدمها برنارد مونيغيشاري وجان أوينكيندي والرد عليها. وفي ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٥، رفض رئيس الآلية الطلب الثالث الذي قدمه مونيغيشاري لإلغاء الحكم، دون المساس بحقه في تقديم طلب جديد. وفي ١٣ أيار/مايو ٢٠١٥، قام رئيس الآلية بتعيين دائرة ابتدائية للنظر في طلب الإلغاء الذي قدمه أوينكيندي. وفي ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥، أصدر قاضي الإجراءات التمهيدية المكلف النظر في طلب أوينكيندي أمرا بتحديد موعد إحاطة فيما يتعلق بإجراءات الإلغاء. ولم تُقدم مذكرات حتى الآن.

٢٨ - وواصل مكتب المدعي العام أيضا نقل المسؤولية عن إدارة وحفظ السجلات والمحفوظات الرسمية إلى مكتب المدعي العام للآلية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٥، نقلت جميع محتويات خزانة مكتب المدعي العام التي تحتوي على مجموعة الأدلة إلى فرع أروشا لمكتب المدعي العام للآلية. وبلغ العدد الإجمالي للمنقولات منذ صدور التقرير الأخير ١ ٣٠٩ صناديق من سجلات الأدلة وبلغ طولها ١٨٧ مترا خطيا، و ١ ٥٧٥ صندوقا من سجلات المدعي العام التي بلغ طولها ٢٢٥ مترا خطيا و ٥٣٩ مترا خطيا من الصناديق التي تحتوي ملفات التحقيقات التي بلغ طولها ٧٧ مترا خطيا. وبهذا يبلغ مجموع صناديق السجلات الورقية الأرشفية ٣ ٤٢٣ صندوقا يبلغ طولها ٤٨٩ مترا خطيا محالة إلى مكتب المدعي العام للآلية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا نقل ٤٢٥ شريط فيديو من الأدلة تبلغ مدتها ٤٠٢ ساعة، وقد جرت رقمنتها وتحويلها إلى شكل جديد أكثر تطورا لحفظها لمدة طويلة. واستمر تجهيز سجلات المدعي العام، وجرى تقييم وتصنيف جميع سجلات مكتب المدعي العام من الناحية الأمنية.

٢٩ - والمجال الرئيسي الأخير للعمل الذي اضطلع به مكتب المدعي العام خلال الفترة المشمولة بالتقرير يتعلق بصون الدروس المستفادة وأفضل الممارسات. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، استضاف المدعي العام الندوة السابعة للمدعين العامين الدوليين. وكانت الندوة جزءاً من فعاليات احتفالية أوسع نطاقاً نظمتها المحكمة بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لتأسيسها وشارك فيها ما يقرب من ١٠٠ مدع عام دولي ووطني للنظر في سبل تعزيز المسألة على الصعيد الوطني. وفي ١١ شباط/فبراير ٢٠١٥، أصدر مكتب المدعي العام دليلاً عن أفضل الممارسات المتعلقة بإحالة القضايا الجنائية الدولية إلى المحاكم الوطنية. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، أُنجزت خلاصة محدثة لأحكام دائرة الاستئناف للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ولا يزال العمل جارياً في مشاريع أخرى، بما في ذلك موجز النتائج الوقائية لجميع أحكام المحكمة، ويتوقع الانتهاء منه قبل الموعد المقرر لإغلاق المحكمة. وبعد إغلاقها، سيقدم مكتب المدعي العام أيضاً تقريراً رسمياً عن الإغلاق إلى مجلس الأمن، يتناول فيه بالتفصيل العديد من الإنجازات والتحديات الرئيسية التي واجهتها على مدى العشرين سنة الماضية من عملها.

هـ - أنشطة قلم المحكمة

١ - مكتب رئيس قلم المحكمة

٣٠ - يضطلع قلم المحكمة بالمسؤولية عن جملة أمور منها تقديم الدعم إلى الدوائر ومكتب المدعي العام، بما في ذلك إجراء الاتصالات الدبلوماسية مع الدول الأعضاء من أجل تلبية متطلبات كل من أفرقة الدفاع ومكتب المدعي العام. وهو مسؤول أيضاً عن الجوانب الإدارية للمحكمة، بما في ذلك الموارد البشرية والإدارة المالية. وخلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، قدم مكتب رئيس القلم خدمات فعالة في مجال إدارة المحكمة والطلبات المرفوعة إليها إلى جهازي المحكمة فضلاً عن دائرة الاستئناف. ودعم عقد جلسات استماع شفوية في قضية بوتاري، فضلاً عن المستندات القضائية المرفوعة المتعلقة بقضايا انتهاك حرمة المحكمة. كما واصل تقديم الدعم الإداري إلى محامي الدفاع بما في ذلك تأمين التعاون من جانب الدول الأعضاء.

٣١ - وخلال الفترة قيد الاستعراض ركز مكتب رئيس القلم أنشطته الرئيسية على دعم إغلاق ملفات دعاوى الاستئناف المتبقية، مع إشراك الدول الأعضاء في طائفة متنوعة من المسائل، وتقديم الدعم إلى الآلية، وإعداد سجلات المحاكمة من أجل حفظها وتسليمها إلى الآلية، وهو أمر ضروري لاختتام أعمال المحكمة على نحو منظم.

٣٢ - وواصل مكتب رئيس قلم المحكمة العمل كقناة للاتصال بين المحكمة والدوائر الدبلوماسية. وعلى هذا النحو، واصل المكتب إجراء اتصالات دبلوماسية رفيعة المستوى مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحال المكتب أكثر من ١١٤ من المذكرات الشفوية والمراسلات الأخرى المتصلة بعمليات المحكمة، من أجل تأمين الدعم والتعاون من جانب الدول الأعضاء فيما يتعلق بدعاوى الاستئناف المتبقية على وجه الخصوص ونقل الأشخاص الذين تُبرأ ساحتهم ويُطلق سراحهم. وأحيلت مهمة نقل ورعاية الأشخاص الذين صدرت بحقهم أحكام بالبراءة وأُفرج عنهم إلى الآلية في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وتعامل المكتب كذلك مع عدد من الاستفسارات والطلبات المتعلقة بالحصول على المساعدة القانونية من المحاكم الوطنية.

٣٣ - وقدم مكتب رئيس قلم المحكمة المساعدة إلى الآلية أيضاً على الاضطلاع بوظيفتها المتعلقة برصد قضيتي أوينكيندي ومونياغيشاري اللتين أُحيلتا إلى رواندا للمحاكمة، إضافة إلى القضيتين الأخريين اللتين أُحيلتا إلى فرنسا.

٣٤ - وواصل رئيس قلم المحكمة تعاونه الوثيق مع رئيس المحكمة لبذل كل الجهود الممكنة لإيجاد بلدان تستقبل لديها المتبقين من الأشخاص الثمانية الذين برأهم المحكمة والمدانين الثلاثة المفرج عنهم. وفي هذا الصدد، ولغاية نهاية عام ٢٠١٤ عندما سلمت المهمة إلى الآلية، زار رئيس قلم المحكمة عدداً من الدول الأعضاء في أفريقيا وأوروبا وجنوب أمريكا واستعان أيضاً بحكومة رواندا والاتحاد الأفريقي بهدف إيجاد حل لمشكلة الانتقال. وخلال الفترة قيد الاستعراض، ظلت المحكمة تواجه عقبات في نقل هؤلاء الأشخاص، رغم أنه طرأ تطور إيجابي واحد يجدر الإبلاغ عنه. فقد منحت بلجيكا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ تأشيرة لم شمل الأسرة لشخص واحد بُرئت ساحتها، وهو الجنرال أوغستين ندينديليمانا، وسمحت له بالانتقال فوراً إلى بلجيكا. وستواصل المحكمة حتى إغلاقها مساعدة الآلية في تنفيذ خطتها الاستراتيجية بإيجاد حل دائم لهذه المسألة.

٣٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، رحّبت المحكمة في أروشا بعدد من الزوار بلغ مجموعهم ١٧٣٢ زائراً. ومن فيهم مسؤولون رفيعو المستوى من الأمم المتحدة أو من الحكومات ومن الأكاديميين والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وعموم الناس. وأدار المكتب كذلك عملية التعميم الواسع النطاق للمعلومات المتصلة بأنشطة المحكمة من خلال الاجتماعات الصحفية والرسائل الإخبارية والنشرات الإعلامية فضلاً عن المواقع الشبكية والأفلام وكتيبات المعلومات باللغات الإنكليزية والفرنسية ولغة كينيارواندا. وخلال الفترة قيد الاستعراض، قدم مكتب رئيس قلم المحكمة بعض الأدبيات الإعلامية العامة باللغة

السواحيلية، اللغة الأكثر شعبية في منطقة شرق ووسط أفريقيا، لزيادة تعزيز عمل المحكمة. وعن طريق وحدة العلاقات الخارجية والإعلام والتواصل، قام المكتب بتوزيع أكثر من ٥٠٠٠ نسخة من كتاب المحكمة للرسوم المتحركة فضلا عن ٣٥٠٠ نسخة من منشورات أخرى باللغات الإنكليزية والفرنسية والسواحيلية، والتي تشكل جزءاً من مشروع المحكمة لتوعية الشباب في البلدان الخمسة بشرق أفريقيا وهي أوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وكينيا. كما قدّم إحاطات موجزة إلى أكثر من ١٧٠٠ زائر منهم طلاب وأكاديميون وضباط عسكريون وإعلاميون ومسؤولون حكوميون وغير حكوميين، فضلاً عن أفراد من عموم الناس قاموا بزيارة المحكمة وتجوّلوا فيها. ونُظمت لوسائط الإعلام أحداث ومعارض في أروشا وكيغالي ودار السلام ونيروبي وجوهانسبرغ.

٣٦ - وفي هذه الفعاليات، تم تقديم عروض سينمائية وعقد محادثات وإجراء مناقشات بشأن الأعمال التي تقوم بها المحكمة. كما ردت الوحدة على العديد من الاستفسارات الإعلامية المحلية والدولية وبثت عن طريق القمر الاصطناعي جلسات المحاكمة في قضية المدعي العام ضد نيجيراباتواري وآخرين؛ والمدعي العام ضد أوغسطين نغيراباتواري؛ والمدعي العام ضد إدوار كاريميرا وماثيو نغيرومباتسي؛ والمدعي العام ضد ايلديفونس نيزيماننا؛ والمدعي العام ضد كاليكست نزابونيماننا. ويحتفظ مكتب رئيس قلم المحكمة بخط اتصال مفتوح مع الجامعات وغيرها من المؤسسات التعليمية في المنطقة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، شارك المكتب في تخطيط وتنظيم احتفالات الذكرى السنوية العشرين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في أروشا التي شارك فيها مئات من الفقهاء والقانونيين والسياسيين والمسؤولين الحكوميين والإعلاميين من جميع أرجاء العالم. وإضافة إلى توزيع المواد الإعلامية خلال الاحتفالات، عرضت المحكمة أيضاً فيلماً قصيراً عن الأعمال التي تقوم بها وهو متاح الآن على الموقع الشبكي للمحكمة. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٥، شاركت المحكمة في اجتماع عقد في دار السلام لإحياء الذكرى الحادية والعشرين للإبادة الجماعية في رواندا. ونظمت هذه المناسبة شراكة بين مكاتب الأمم المتحدة في جمهورية تنزانيا المتحدة، والمفوضية العليا الرواندية وحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة. وأقامت المحكمة معرضين رئيسيين لأعمالها أثناء الاحتفال.

٣٧ - وقد واصل مركز أوموسانزو للمعلومات والتوثيق في كيغالي، إضافة إلى عشرة مراكز معلومات محلية أخرى منتشرة في رواندا، أداء دور رئيسي في تعزيز أنشطة التواصل للمحكمة من خلال نشر المعلومات وتحسين سبل الاتصال وتوفير الاجتهادات القضائية وغيرها من المواد القانونية للمحكمة. ويزور هذه المراكز يومياً أعضاء في السلك القضائي

الرواندي وطلاب وباحثون وأفراد من عموم الناس حيث تقدم لهم مواد إعلامية وتتاح لهم إمكانية الاطلاع على المذكرات القانونية، وتلقي التدريب، والاستفادة من خدمات المكتبة، وحضور عروض الفيديو، واستخدام شبكة الإنترنت.

٣٨ - وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن عدد المهتمين بمركز أوموسانزو للمعلومات والوثائق والمقبلين على خدماته يزداد باطراد في أوساط كبار مسؤولي الحكومة، بمن فيهم أفراد الجيش والشرطة. ثم إن المركز يزوره أيضا ويقبل بانتظام على خدماته العاملون في منظمات المجتمع المدني من رواندا ومن بلدان أخرى، منها إثيوبيا وجنوب أفريقيا والسودان وسويسرا وكندا ونيجيريا والولايات المتحدة الأمريكية، الذين يأتون إلى رواندا في زيارات رسمية لإجراء دراسة و/أو في زيارات نابغة من اهتمام خاص. وسلمت المحكمة مركز أوموسانزو للمعلومات والتوثيق إلى حكومة رواندا في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٣٩ - وقد واصل قلم المحكمة شراكته مع إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة من أجل تعزيز التوعية في رواندا، من خلال مركز أوموسانزو.

المحفوظات

٤٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المحكمة تحضير سجلاتها، بما في ذلك السجلات الورقية، والسجلات الرقمية/الإلكترونية والسجلات السمعية البصرية لتتولى الآلية إدارتها بعد نقلها إليها. ولكفالة الانتقال السلس لما تبقى من سجلات، واصلت المحكمة تعاونها الوثيق جدا مع الآلية في هذا الصدد، وبخاصة في ما يتعلق بكفالة تجهيز السجلات بما يسهّل على الآلية إدارتها على نحو فعال بعد نقلها إليها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت المحكمة بوضع وتنفيذ إطار استراتيجي للعناصر الثلاثة لمشروع الأرشفة من أجل تبسيط إعداد الوثائق ونقلها:

(أ) مشروع إدارة السجلات الرقمية/الإلكترونية: تشمل التدابير التي اتخذت للتحضير للتصرف في السجلات الرقمية تقييم وإعادة تخزين السجلات الموجودة في النظم المعمول بها في المحكمة، بما في ذلك الأقراص المشتركة وأماكن العمل الشخصية، والتخطيط لعملية النقل وتنفيذها. وفي هذا الصدد تم التركيز على أضاير الملفات في المكاتب التي تحفظ فيها سجلات لفترات تتراوح بين السجلات الطويلة الأجل والسجلات الدائمة.

١' المحكمة تقوم أيضا بتنفيذ مشروع Email Capture لحفظ حسابات البريد الإلكتروني القديمة والحديثة للموظفين الذين اضطلعوا بدور هام في تاريخ المحكمة، باستثناء حسابات البريد الإلكتروني لجميع القضاة والموظفين الذين

لن يشملهم نطاق المشروع بسبب دورهم في المداولات القضائية. وأعدت أداة بحث آلية لحفظ وإعادة توجيه أهم الحسابات من الأشرطة المستردة إلى أضاير فردية محفوظة على خادوم المحكمة. وستنقل هذه الأشرطة إلى الآلية ومعها نسختان من أضاير الحسابات المهمة.

٢٠١٤ '٢' إن عملية النقل التي جرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ لنظام "تاور" لإدارة معلومات السجلات، (TRIM) ونظام DIVA لإدارة تخزين المحتوى ويحتوي أولهما على ٧٥٥ غيغا بايت من السجلات القضائية والإدارية وثانيهما على ٧٨١ تيترا بايت من السجلات السمعية البصرية هي عملية تمثل معلما ضخما في مشروع أرشفة سجلات المحكمة. وتقوم الآلية بالإدارة التقنية لقواعد البيانات الأربع المتبقية.

(ب) مشروع التمويه السمعي البصري: في نهاية عام ٢٠١٣، حُدد هدف تخصيص ٦٠٠٠ ساعة لكل مادة فيديو مموهه وصادرة باللغات الإنكليزية والفرنسية والكينيارواندية لتسليمها إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية لدى اختتام مشروع تمويه المواد السمعية البصرية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وهذه الملفات البصرية هي إضافة إلى الملفات السمعية التي أنجزت في السابق. وبحلول موعد إغلاق المشروع الذي كان متوقعا من قبل في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، جرى تحديد ما مجموعه ٦٤٨٨ ساعة من تسجيلات الفيديو لغرض تمويهها، وهو مجموع يتجاوز هدف تلك المرحلة من العمل وهو ٦٠٠٠ ساعة. وفي هذه المرحلة، اجتازت معظم المواد المحددة اختبارات مراقبة الجودة ومرت ٨٥١ ٥ ساعة بعملية التجميع النهائي للتسجيلات الصوتية وبمرحلة الحفظ من خط سير العمل، فبقى بذلك رصيد قدره ٦٣٧ ساعة لم تنجز بعد. وأنجز فريق أساسي تابع للمحكمة ما تبقى من عمليات التليف والحفظ بحلول ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

(ج) مشروع إدارة السجلات المادية: خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرزت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تقدما ملموسا في إعداد ونقل السجلات المادية إلى الآلية. ووافق مكتب الشؤون القانونية رسميا على تنفيذ جدول المحكمة الزمني للاحتفاظ، وهذا الجدول يسد بعض الثغرات الموجودة في النسخة المعتمدة عام ٢٠١٢. وحتى ٥ أيار/مايو ٢٠١٥، نقلت المحكمة إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية ما يقرب من ١٨١٢ مترا خطيا من السجلات المادية من أصل مجموع يقدر بنحو ٢٢٦٧ مترا خطيا من السجلات التي لها قيمة تتراوح بين قيمة طويلة الأجل ودائمة والمتوقع نقلها بحلول موعد إغلاق المحكمة في

عام ٢٠١٥. وتبلغ نسبة التقدم العام حاليا ٨٠ في المائة من التقديرات المنقحة المتوقعة للنقل، وقد نقل بالفعل أكثر من ٩٦ في المائة من السجلات القضائية إلى الآلية.

٢ - قسم الشؤون القضائية والقانونية

٤١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم قسم الشؤون القانونية والقضائية الدعم القانوني لعملية الطعون ومكتب رئيس المحكمة ورئيس قلمها، وأشرف على الأنشطة المتصلة بإدارة المحكمة ومحامي الدفاع والمحتجزين في مرفق الاحتجاز التابع للأمم المتحدة، والأشخاص الذين برأهم المحكمة والمدانين الذين أفرجت عنهم في جمهورية تنزانيا المتحدة.

٤٢ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، قدم القسم خدمات دعم إدارة المحكمة إلى الإجراءات القضائية للمحكمة والآلية، بما في ذلك توفير المحاضر ومحاضر إجراءات الاستئناف في القضايا التالية: نيزيماننا، ونزابونيماننا وكاريمبرا ونغيرومباتسي ونيراماسوهوكو وآخرون. وواصل أيضا إعداد السجلات القضائية من أجل نقلها إلى الآلية. كما قدم القسم الدعم إلى الدوائر ومكتب المدعي العام، وأصدقاء المحكمة المعينين في قضايا انتهاك حرمة المحكمة/شهادة الزور الأربع التي لم يبت فيها بعد والتي هي الآن قيد الاستعراض من قبل الدائرة المعنية خصيصا.

٤٣ - وكجزء من الدعم الذي يقدمه القسم إلى محامي الدفاع والمحتجزين (خلال الفترة المشمولة بالتقرير) وما يقدمه من دعم إلى الذين برئت ساحتهم والأشخاص المدانين المفرج عنهم في جمهورية تنزانيا المتحدة (لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)، فإنه قدم خدمات أساسية، بما في ذلك إدارة المدفوعات لمحامي الدفاع وتلبية الطلبات المقدمة من المحتجزين والمفرج عنهم في جمهورية تنزانيا المتحدة ذات الصلة بالخدمات التي تقدمها المحكمة.

٤٤ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، عمل القسم بصورة وثيقة مع الآلية في المسائل المتصلة بدعم الشهود والضحايا، من خلال إعداد ملفات الشهود لتسليمها في القضايا المنجزة المعروضة على المحكمة. ووفقا لتدابير حماية الشهود التي أمرت بها دوائر المحكمة، فقد جرى تمويه محاضر الجلسات قبل إتاحتها لعموم الناس وذلك بحذف أي معلومات من شأنها أن تكشف هوية الشهود أو أفراد أسرهم.

٤٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام القسم أيضا بمساعدة شعبة خدمات الدعم الإداري في الدور الاستشاري القانوني المهم الذي يضطلع به في المسائل المتعلقة بسلامة تنفيذ وتفسير القواعد الإدارية للأمم المتحدة. وساعد القسم مكتب رئيس قلم المحكمة في قضايا الاستئناف التي قدمها الموظفون بشأن عمليتي تقليص عدد الموظفين والاحتفاظ بهم، والمسائل

التي تؤثر على شروط تعيين الموظفين أو عقود عملهم، والتحقيقات في ادعاءات سوء السلوك، وفي بعض الحالات، بالتعاون مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٤٦ - وكان مرفق الاحتجاز التابع للأمم المتحدة يؤولي حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ ما مجموعه ١٣ نزحياً. ومن بين هؤلاء ٦ مدانين ينتظرون قرارات تبت في استئنافهم لأحكام المحكمة، و ٧ مدانين ينتظرون أوامر نقلهم تنفيذاً لأحكام الآلية.

٤٧ - وواصل قسم خدمات اللغات تقديم خدمات الترجمة الشفوية والتحريرية باللغات الإنكليزية والفرنسية والكينيارواندية إلى المحكمة والآلية أثناء إجراءات المحاكمة أمام دائرة الاستئناف والآلية. وفي هذا الصدد، قام القسم بتجهيز وثائق صادرة عن الآلية ودائرة الاستئناف والطرفين (الادعاء والدفاع). كما قدم نفس الخدمات لمكتب المدعي العام وقلم المحكمة وسائر الإدارات في المحكمة والآلية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بالإضافة إلى ترجمة ما تراكم من أحكام وقرارات المحاكمة والاستئناف، تلقى القسم عدداً من الوثائق لترجمتها، بما في ذلك خمس مذكرات استئناف والعديد من الطلبات ذات الصلة بها من مختلف الأطراف، والعديد من القرارات فضلاً عن المستندات القضائية والإدارية وغيرها من دائرة الاستئناف وقلم المحكمة ومكتب المدعي العام، ومكتب الرئيس. وتلقى القسم أيضاً العديد من المستندات من الآلية لترجمتها، بما في ذلك التقارير والمذكرات والقرارات والأوامر والمستندات ذات الصلة بالقضايا المحالة والأحكام الصادرة عن المحاكم الرواندية. ونظراً إلى انخفاض عدد جلسات المحكمة، استمر المترجمون الشفويون في تحمل نسبة كبيرة من عبء الترجمة التحريرية، الأمر الذي مكن القسم من تحسين مواعيد التسليم بشكل كبير في النصف الأول من الفترة المشمولة بالتقرير. ولكن نظراً إلى التخفيض الشديد في عدد الموظفين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ امتثالاً لاستراتيجية الإنجاز للمحكمة، بات من الصعب بشكل متزايد النهوض بعبء عمل الترجمة التحريرية للوثائق المطلوبة من دائرة الاستئناف، والآلية ومكتب المدعي العام والاستمرار في الوقت نفسه بالنهوض بعبء ما تراكم من أحكام المحاكمات وقضايا الاستئناف. وأصبح من الضروري ترتيب أولوية الطلبات والتعامل معها عند الإمكان.

٤٨ - ومنذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، تتولى الآلية إدارة وحدة المكتبة والمراجع القانونية التي كانت تقع في السابق في قسم الشؤون القضائية والقانونية بالمحكمة. لهذا تجد المعلومات عن مجموعتها ومشاريعها في التقرير السنوي للآلية.

٣ - شعبة خدمات الدعم الإداري

٤٩ - تظطلع شُعبة خدمات الدعم الإداري بمسؤولية تقديم طائفة واسعة من الخدمات، منها مثلاً ما يتصل بالميزانية والمالية والخدمات الطبية والأمن والسفر والموارد البشرية وخدمات التدريب وإسداء المشورة وإدارة المباني ومراقبة الممتلكات. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، قدمت الشعبة أيضاً بعض الخدمات الإدارية للآلية، عملاً بأحكام قرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠).

٥٠ - وتعكف الشعبة حالياً على التحضير لتنفيذ نظام أوموجا في إطار المجموعة ٤. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل الشعبة تصفية الأصول الزائدة التي لم تعد مطلوبة تمشياً مع خطة التصفية للمحكمة.

٥١ - واستمرت عملية التقليل في التسبب في تحديات كبيرة أمام عمليات المحكمة ككل، فيما واصلت الشعبة الاستجابة لهذه التحديات بطريقة استباقية ومرنة. وتم تنفيذ عمليات استبقاء الموظفين من أجل الوقوف على عدد وتشكيل الموظفين الذين سيُحتفظ بهم إلى أن تنتهي أعمال المحكمة.

٥٢ - وواصل قسم الموارد البشرية والتخطيط الاضطلاع بعملية تقليل سلسلة وموضوعية للعدد الكبير من الموظفين الذين ستنتهي خدمتهم في المحكمة. وشكلت عمليات الإعادة إلى الوطن والانتقال وإسداء المشورة المهنية، بالإضافة إلى سائر أنشطة إدارة شؤون الموظفين والتوظيف، معظم عبء عمل القسم خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وفي عام ٢٠٠٣، كان موظفو المحكمة ينتمون إلى ٨٧ بلداً مختلفاً. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، كان الموظفون ينتمون إلى ٥٢ بلداً مختلفاً.

٥٣ - ولما كان أكثر من ٥٠ في المائة من قوة العمل في المحكمة تتألف من موظفين يعملون في المحكمة منذ إنشائها، فإن عملية الإغلاق الوشيكة وقلة الخيارات الوظيفية المتاحة مستقبلاً كانتا أحد مصادر التوتر والقلق التي يتعين على المحكمة التعامل معها كجزء من استراتيجية الإنجاز. وفي مجال إدارة الموارد البشرية، ينبغي الإشارة أيضاً إلى أن المحكمة منذ إنشائها وهي تواجه باستمرار تحديات في اجتذاب موظفين مؤهلين والاحتفاظ بهم وذلك للأسباب التالية:

(أ) الطابع الخاص للمحكمة بوصفها منظمة محدودة العمر كان يعتبر عقبة أمام اجتذاب المهنيين المتخصصين والمؤهلين والاحتفاظ بهم في المحكمة؛

(ب) أروشا لم تكن مركز عمل شديدة الجاذبية وكان الكثير من الناس في البداية غير متحمسين للمجيء والعمل هنا؛

(ج) رغم أن النظام الأساسي للمحكمة كان واضحاً، فإن ما لم يكن واضحاً على الإطلاق هو المركز الذي يتمتع به موظفو المحكمة وما إذا كانوا ينتمون إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة أم لا؛

(د) العقود ذات الأجل القصير والمزايا المحدودة أثرت أيضاً تأثيراً سلبياً على التوظيف واستبقاء الموظفين. وكان الكثير من الناس غير متحمسين للمجيء إلى أروشا والعمل فيها في ظل قصر مدة العقود الممنوحة للموظفين الحاليين يسهم في زيادة أجواء الغموض ويترك أثراً سلبياً على الإنتاجية. ومن شأن بعض الجوانب السلبية للتعيينات المؤقتة أن تترك آثاراً سلبية على تصفية أصول المحكمة وخصوصاً في الموعد المقرر، وهي جزء من استراتيجية الإنجاز.

عملية الاحتفاظ بالموظفين في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

٥٤ - إن جزءاً هاماً من استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا يتمثل في وضع سياسة للاحتفاظ بالموظفين. وكانت سياسة المحكمة للاحتفاظ بالموظفين نتيجة لقرار تخفيض عدد الموظفين تمهيداً لإغلاق المحكمة. ومسألة الاحتفاظ بالموظفين التي تعتبر واحدة من الأولويات العليا للإدارة تنطوي على مواصلة عمل المحكمة بقوة عاملة أقل عدداً. وتتركز عملية الاحتفاظ على المسائل التالية: اختيار الذين سيتم الاحتفاظ بهم، وكيف سيتخذ قرار الاختيار، والحيلولة دون مغادرة الموظفين الأساسيين جماعياً، والتعامل مع مسألة ترك العمل جماعياً. ومن أجل معالجة هذه الحالة، تبنت المحكمة آلية استعراض مخصصة تنطوي على إنشاء فرقة عمل معنية بالاحتفاظ لاقتراح معايير تسترشد بها عملية الاستعراض، وإنشاء أفرقة معنية بالاحتفاظ في الأقسام وتعيين لجنة استشارية معنية باستعراض الاحتفاظ بالموظفين للنظر في القضايا الخلافية وتقديم توصيات إلى الإدارة.

التدابير الاستثنائية

٥٥ - من أجل مساعدة المحكمة على الاحتفاظ بالموظفين الذين تحتاج إليهم لإكمال عملها قبل الموعد المحدد لإغلاقها، كان مكتب إدارة الموارد البشرية متعاوناً إلى أقصى حد في تزويد المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وشقيقتها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، في حدود القواعد، ببعض التدابير الاستثنائية في مجال إدارة شؤون الموظفين والتوظيف. وكانت تلك التدابير تهدف إلى توفير حافز هي في أمس الحاجة إليه في مسألة الاحتفاظ بالموظفين الأساسيين لإنجاز عمل المحكمة. وأحد التدابير المهمة للغاية هو منح سلطة تمديد فترة

خدمات الموظفين إلى ما بعد سن التقاعد، لكيلا يحدث انقطاع في العمل، وللحفاظ على الذاكرة المؤسسية في وقت حيوي، وتفاذي إجراءات التوظيف الطويلة.

٥٦ - وتقوم وحدة التطوير الوظيفي وإسداء المشورة بتنفيذ استراتيجية رباعية لدعم إنجاز ولاية المحكمة على النحو التالي:

(أ) برامج تدريبية لدعم العملية الانتقالية للموظفين من الناحيتين الشخصية والمهنية تهدف إلى تزويد الإدارة والموظفين بالمهارات اللازمة لمواجهة تحديات التغير التنظيمي والتقليص وتعددية المهام وازدواجها. كما تهدف إلى تزويد الموظفين بالمهارات التي تكفل النجاح في الانتقال إلى وظيفة أخرى، أو العمل لحسابهم الخاص أو التقاعد، حسب مقتضى الحال؛

(ب) برامج لدعم إنجاز العمليات: وهي برامج تدريبية تقنية تهدف إلى مساعدة الأقسام على إنجاز عملياتها بنجاح سواء بإنهاء مهامها أو تحويلها إلى الآلية؛

(ج) إسداء المشورة وتقديم الدعم التدريبي لمواجهة التوتر خلال عملية الإنجاز: ويهدف ذلك إلى مساعدة الموظفين وأسرتهم على التعامل مع حالات التوتر وتحديات عملية التقليص، وتدريبهم على أمور مثل الإعداد للمقابلات الوظيفية والتخطيط المهني وحل المشاكل واتخاذ القرارات؛

(د) تقديم دعم في مجال الرعاية إلى الموظفين المنتهية خدمتهم والمنتقلين مع أسرهم: والهدف من ذلك تقديم المساعدة العملية لهم وتزويدهم بالمعلومات خلال إجراءات إنهاء الخدمة أو الانتقال، وتشجيع اللياقة البدنية والرفاه الاجتماعي لموظفي المحكمة وأسرتهم خلال الفترة النهائية من وجود المحكمة.

٥٧ - وواصل قسم الأمن والسلامة تقديم الدعم للمحكمة والآلية بفرع أروشا بما يكفل السلامة والأمن للموظفين والمباني والأصول والعمليات من خلال تنفيذ سياسات نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة، بما في ذلك معايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة ومعايير العمل الأمنية الدنيا. ونظرا لاشتداد الانفلات الأمني في منطقة شرق أفريقيا الذي تفاقم بسبب اعتقالات جرت مؤخرا لمتعاطفين مع حركة الشباب، ولا سيما العشور على كميات كبيرة من المواد المتفجرة، واصل القسم تشجيع إقامة تعاون وثيق مع سلطات الحكومة المضيفة في رصد اتجاهات الأمن وضمان اتخاذ التدابير الملائمة لإصدار الإشعارات الوافية وتنفيذ تدابير التخفيف الجارية بشكل جيد لموظفي الأمم المتحدة في منطقتي أروشا/كيليمينجارو.

٥٨ - ولعبت وحدة الخدمات الصحية دوراً مهماً باعتبارها واحدة من خدمات الدعم الإداري للإدارة السلسلة لجلسات المحكمة والمحكمة بشكل عام. وقدمت الوحدة دعماً علاجياً ووقائياً أساسياً إلى جانب إسداء المشورة في حالات الصدمات، كما اضطلعت بمهام طبية - إدارية لصالح الموظفين ومسؤولي المحكمة والآلية وأسرههم. والوحدة مسؤولة أيضاً عن تقديم الخدمات الطبية إلى المحتجزين والشهود والمجني عليهم والأشخاص الذين بُرئت ساحتهم. وتوفير الرعاية الطبية سمح للمحتجزين والشهود بحضور جلسات المحكمة المقررة بسهولة ودون تأخير أو تغيب لأسباب صحية.

٥٩ - ويواصل قسم خدمات تكنولوجيا المعلومات دعم الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات للآلية في أروشا وكيغالي ومواصلة الخدمات التي تحتاجها المحكمة طوال هذه المرحلة النهائية من استراتيجية الإنجاز.

٦٠ - وفي مجال إدارة الموارد، واصل قسم الميزانية والمالية توفير الخبرات بشأن التخطيط السليم للموارد المتاحة ومراقبتها ورصد استخدامها فضلاً عن تقديم الخدمات الموثوقة في موعدها لموظفي المحكمة والمتعاملين معها. وأُعدت المجموعة الأولى للبيانات المالية المتوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ويعكف مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة حالياً على مراجعتها. وتجري أيضاً الأعمال التحضيرية لتنفيذ نظام أو موحداً.

٦١ - وقدم قسم الخدمات العامة دعماً حيوياً للمحكمة يشمل إعادة تخطيط حيز المكاتب، وإعداد الوثائق الإدارية من أجل حفظها وإنشاء مرفق مؤقت للمحفوظات وإجراء الإصلاحات العامة وأعمال الصيانة ومراقبة الأصول وإدارتها. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، واصلت خدمات إدارة المباني استعراض استخدام الحيز المكتبي وفق استراتيجية الإنجاز، وبمعزل عن موظفي مكتب المدعي العام، وُضع جميع موظفي المحكمة في جناح واحد من مجمّع مركز المؤتمرات الدولي في أروشا. وفُككت جميع قاعات المحكمة، باستثناء قاعة واحدة محجوزة لاستخدام دائرة الاستئناف والآلية، وأعيد تنظيم الحيز أو أعيد إلى المالك. ومن بين الإنجازات التي حققها القسم التخفيض التدريجي لاستخدام الحيز المكتبي الذي بلغ ذروته عند ١٠ ٨٥٩,٠٠ متراً مربعاً في عام ٢٠٠٣ وهبط إلى ٦ ٠٨٣,٨٣ متراً مربعاً في ١ تموز/يوليه ٢٠١٥. وسُلم مرفق المحفوظات المؤقت أيضاً إلى الآلية. واستمرت تصفية الأصول بجدية. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ بلغ عدد الممتلكات غير المستهلكة لدى المحكمة ٢ ٦٣٥ صنفاً تبلغ قيمتها ١٩٩,١٤ ٣٢٤ ١٢ دولار، و ٣ ٩٢٥ صنفاً من الأصناف المستهلكة، باستثناء الأثاث، تبلغ قيمتها ٨٣٤,٤٦ ٨٨١ ١ دولار و ٢٦٧ ٢٣٨ صنفاً من المواد المستهلكة تقدر قيمتها بمبلغ ١ ٦٠٢ ٥٠٨,٢٤ دولار. وبحلول

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ بقي هناك ١٧٤ ٢ صنفا من المواد غير المستهلكة تبلغ قيمتها ٩٧٦,٤٤ ٩ ٦٠٥ دولار؛ و ٥٦٧ ٢ صنفا من المواد المستهلكة تقدر قيمتها بمبلغ ٦٣٩,٥٣ ١ ١٧١ دولار، و ٨٣ ٧٦٦ صنفا من المواد المستهلكة تبلغ قيمتها ٩٤١ ٠٨٠,٩٤ دولار. وهذه الإنجازات رائعة لأسباب ليس أقلها أنها أثمرت في مواجهة تحديات مثل تخفيض عدد الموظفين والجمع بين عملية التصفية والإعداد لتنفيذ نظام أوموجا.

٦٢ - وفي ضوء الإغلاق الوشيك للمحكمة، تمثلت الوظيفة الرئيسية لقسم المشتريات في التصرف في أصول المحكمة ونقل ما يمكن أن تستخدمه الآلية من الأصول إلى حوزتها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ازداد عبء العمل المتعلق بالشراء بسبب الطلبات على شراء وشحن وتخليص مواد اشترت للآلية.

٦٣ - أما وحدة الخدمات الإدارية القانونية فقد واصلت الاضطلاع بدور استشاري قانوني مهم بالنسبة للمسائل المتصلة بالتفسير والتنفيذ السليمين للقواعد الإدارية للأمم المتحدة والمسائل المتصلة بمصانات الموظفين وامتيازاتهم في ما يتعلق بالقضايا المدنية والجنائية والمنازعات المتصلة بخدم المنازل الذين يستخدمهم موظفو المحكمة. وإضافة إلى ذلك، ما برحت الوحدة تساعد رئيس قلم المحكمة في معالجة قضايا الاستئناف المتعلقة بعمليات التقليل والاحتفاظ بالموظفين وتقييم الأداء والتحقيق في الادعاءات وسوء السلوك بالتعاون مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وتتولى الوحدة أيضا المسؤولية عن تنسيق أنشطة جميع هيئات الرقابة الأخرى.

ثالثا - الخاتمة

٦٤ - حققت المحكمة إنجازات كبيرة خلال العام الماضي سعيا نحو بلوغ أهداف استراتيجية الإنجاز ونهضت بعبء عمل كبير جدا، وأحرزت تقدما كبيرا بشأن قضايا الاستئناف والانتقال إلى الآلية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير ظلت المحكمة تحقق تقدما ملموسا صوب إغلاق المحكمة، الذي من المتوقع أن يقع بحلول نهاية عام ٢٠١٥. وفي الأشهر الأخيرة، ينصب التركيز كليا الآن على الانتقال إلى الآلية وإنجاز الاستئناف الوحيد المتبقي بكفاءة وفي حين وقته دون المساس بالحق في محاكمة عادلة.

٦٥ - ولا يزال تعاون الدول هو حجر الأساس في قدرة المحكمة على إنجاز ولايتها ومواصلة الآلية القيام بالمهام المتبقية. وتقدر المحكمة استمرار ثقة الدول الأعضاء ودعمها، وخصوصا في المسائل الحيوية التي أحيلت الآن إلى الآلية، ومن بينها الجهود المبذولة لتعقب ما تبقى من الفارين من وجه العدالة. ولكن الآلية ستحتاج إلى تعزيز التعاون فيما يتعلق

بجهودها الرامية إلى نقل الأشخاص المبرئين والأشخاص المدانين الذين أطلق سراحهم في جمهورية تنزانيا المتحدة. وفي هذا الصدد، واصل رئيس المحكمة ورئيس قلمها الجهود الرامية إلى البحث عن دول من أجل الانتقال خلال النصف الأول من الفترة المشمولة بالتقرير، ومن ثم انتقلت تلك المسؤولية إلى الآلية في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وتأمل المحكمة في أن تسهم الدول الأعضاء بنشاط في إيجاد حل معقول.

٦٦ - وأخيراً، فيما تواصل المحكمة إنهاء خدمة الموظفين عملاً باستراتيجية الإنجاز، يعاد التأكيد على طلب استيعاب موظفي المحكمة في منظومة الأمم المتحدة. وترجو المحكمة أن تتلقى دعماً أكبر من الدول الأعضاء في مواجهة التحديات العديدة.

٦٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الجهود التي بذلتها المحكمة قوية بشأن بناء القدرات والتدريب والتثقيف، وامتدت الآن إلى أكثر من شرق أفريقيا. وشمل هذا الاحتفالات بالذكرى العشرين لإنشاء المحكمة، وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة مع المحاكم الدولية الأخرى والسلطات المحلية من خلال حلقات العمل وأدلة أفضل الممارسات، والتدريب.

٦٨ - بات إغلاق المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وشيكا، ومن المقرر إقامة احتفال بمناسبة إغلاق المحكمة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وبحلول نهاية عام ٢٠١٥ ستكون المحكمة في مرحلة التصفية وستكون الآلية قد تسلمت بالكامل الولاية القضائية والمسؤولية عن المهام المتبقية وعن محفوظات المحكمة. ولتحقيق ما هو ضروري قبل إغلاق المحكمة، نحن أعضاء المحكمة نهيئ بالمجتمع الدولي من جديد أن يقدم لها الدعم اللازم لإنجاز ولايتها.